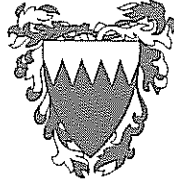


ملاحظات الشعب البرلمانية لملكة البحرين حول مشروع إعلان المؤتمر
العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات
الأهم المتحددة - جنيف ١٩ - ٢١ يوليو ٢٠١٠

- ١- جاء في البند (٦) من مشروع الإعلان عبارة ((..... من خلال تقديم المؤسسات الأقوى يد المساعدة للمؤسسات الأضعف.....)). هذي عبارة غير سليمة حيث لا يليق أن يطلق هذا الوصف على العلاقة بين البرلمانات، حيث لا يجوز وصف برلمانات تمثل شعوبها بأنها ((الأضعف)) وبرلمانات أخرى بأنها الأقوى، لذلك نقترح حذف هذه العبارة وإخلاق عبارة ((من خلال التعاون المشترك)) محلها.
- ٢- فيما يتعلق بالبند (١٥) حول آثار الأزمة المالية نقترح أن ينص الإعلان على إجراءات عملية واضحة ومحددة تتمخض عنها نتائج مباشرة في التخفيف من معاناة الملايين من البشر من تداعيات هذه الأزمة.
- ٣- جاء في البند (١٧) من مشروع الإعلان ضرورة إسهام البرلمانات في المفاوضات الدولية كما جاء في البند (١٨) من مشروع الإعلان حول ضرورة إشراك البرلمانيين في المشاورات والتفاوض في الاتفاقيات الدولية. والملاحظ على هذين البندين أنهما يتعارضان مع الكثير من الدساتير في العالم التي تنص على مبدأ الفصل بين السلطات ولا تجيز لأية سلطة من هذه السلطات التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها. وحيث أن السلطة التنفيذية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في إجراء المفاوضات من أجل إبرام الاتفاقيات الدولية.



وأن دور البرلمانات هي المصادقة على تلك المعاهدات وهي تمارس دوراً رقابياً على ما قامت به السلطة التنفيذية. لذلك فإنه يتوجب الإشارة صراحة على أن يتم ذلك وفقاً للإجراءات الدستورية في كل دولة.

٤- أشار البند (٢٢) من مشروع الإعلان إلى الإصلاحات التي أقدمت عليها الأمم المتحدة، كما أشار إلى ضرورة إنعاش الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن لكي يراعي الواقع الراهن، والذي نراه أن برلمانات العالم يجب أن تعبر بصورة واضحة وصريحة عن الحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن والإشارة إلى الآليات والإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل الحكومات لإنجاز هذا الإصلاح. حيث أن العبارة التي وردت في الإعلان بشأن إصلاح مجلس الأمن جاءت على استحياء، بينما يتطلب موضوع يمثل هذه الأهمية رأياً واضحاً يعبر عن إرادة ممثلي الشعوب في جميع دول العالم.

٥- وردت الإشارة في البند (٣٣) من مشروع الإعلان إلى الحاجة إلى تقوية الإتحاد البرلماني الدولي.

وأشار البند إلى إبرام اتفاقية دولية جديدة بشأن الإتحاد البرلماني الدولي. والذي نراه أن الدعوة إلى تقوية الإتحاد وتفعيل دوره أمر مهم ومتفق عليه بين جميع الأعضاء، ولكن نجد أنه من المبكر أن يشار في هذا الإعلان إلى إبرام اتفاقية دولية بشأن الإتحاد البرلماني الدولي، حيث أن هذا الأمر لا زال قيد البحث والنقاش وهو يتطلب التأييد والمزيد من الوقت للوصول إلى رؤى ومواقف مشتركة حول الموضوع. الأمر الذي يجعل الإشارة في البيان إلى هذا الموضوع قد جاء قبل مواعده.